

الجباية البيئية كآلية لتحقيق استدامة تنمية في الجزائر - بين التحفيز والردع الجبائي -

Environmental Taxation as a mechanism to achieve sustainable development in Algeria, between motivation and fiscal deterrence

عبدالرحمان طويرات، المركز الجامعي بركة، الجزائر،

abderrahmane.touirat@cu-barika.dz

تاريخ قبول المقال: 25-11-2024

تاريخ إرسال المقال: 10-08-2024

الملخص:

شهد العالم في العقود الأخيرة اهتماما كبيرا بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، ويتضح ذلك من خلال المؤتمرات التي انعقدت في هذا المجال، والتي اهتمت بشكل أساسي بإيجاد الحلول والآليات الناجعة للحيلولة دون تفاقم وتردي الأوضاع البيئية، وقد تبنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجباية البيئية كآلية اقتصادية لحماية بيئتها، وذلك بفرض الضرائب والرسوم على الأنشطة الملوثة تعزيزا لمبدأ الملوث يدفع، وبالموازاة مع ذلك اعتماد أسلوب التحفيز الضريبي للأنشطة الصديقة للبيئة، حيث كرسّت الجزائر حماية البيئة في تشريعاتها الضريبية في بداية 1992 كغيرها من دول العالم.

الكلمات المفتاحية: الجباية البيئية؛ الاستدامة التنموية؛ الردع الجبائي؛ التحفيز الجبائي

Abstract:

In recent decades, the world has witnessed a great interest in environmental issues and sustainable development, that this is evidenced by the conferences that took place in this field, which focused mainly on finding effective solutions and mechanisms to prevent the aggravation and deterioration of environmental conditions. Environmental taxation is among the most important economic mechanisms adopted by the Organization for Economic Cooperation and Development as a way to protect its environment, by imposing taxes and fees on polluting activities in order to reinforce the polluter pays principle, and in parallel with that adopting a fiscal incentive method for environmentally friendly activities. Algeria, like other countries, has been working hard on ways to develop its tax legislation for environmental protection since beginning of 1992.

Key words: Environmental Taxation, Development sustainability, fiscal incentive, fiscal deterrence.

مقدمة:

يقوم الإنسان بممارسة مختلف الأنواع من الأعمال الاقتصادية التي تؤثر على البيئة، ولكن مع مرور الوقت زادت احتياجاته وزادت وتيرة النمو الاقتصادي، فبادرت دول العالم إلى انتهاج السياسات التنموية من أجل تنمية اقتصادها، وهو الأمر الذي عاد بالنفع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي خاصة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي، فتغيرت سلوكيات الإنسان في التعامل مع البيئة، فأدى إلى ظهور نتائج أخرى لم تعنى بالسياسة التنموية السابقة، تمثلت في التلوث البيئي الناجم عن التوسع الدائم في شتى القطاعات وخاصة الاقتصادي منها.

الأمر الذي أدى إلى ظهور مشكلات بيئية تمتد لتشمل مختلف أوجه الحياة الإنسانية مثل الاحتباس الحراري وتسرب مواد كيميائية واستنفاد المخزونات الطبيعية من المورد البيئي بهدف تلبية حاجيات الصناعات المختلفة، واهتراء التربة الزراعية نتيجة الاستعمال المفرط للأسمدة من أجل تحقيق إنتاج أكبر، هذا بالإضافة إلى الأضرار الواقعة على الأوساط المائية البحرية نتيجة رمي النفايات السامة فيها بمختلف أنواعها.

وبالتالي من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق توازن فعلي بين اقتصادي نامي وبيئة محمية، وكانت من أبرز الأدوات الاقتصادية المدمجة في مجال حماية البيئة من مختلف أشكال التلوث ما جاء به بعض الباحثين للإصلاح الضريبي بما يعرف بالجباية ذات الطبيعة البيئية أو الجباية الخضراء، وتعتبر من أهم الأدوات المستحدثة، والتي تقوم إلى مبدأ قانوني هام يعرف ب"الملوث الدافع".

فالحفاظ على البيئة وتعزيز حمايتها القانونية يشكل الاهتمام الرئيسي والمشارك لمعظم دول العالم، وعليه كيف تساهم الجباية ذات الطبيعة البيئية في تحقيق استدامة تنمية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا منهجا وصفيا ومنهج تحليليا وذلك للتطرق لمختلف القوانين والأفكار المرتبطة بالجباية ذات الطبيعة البيئية باعتبارها آلية لتحقيق استدامة تنمية وتحليلها من أجل إبراز مدى تحقيقها لأهدافها وكذا تفكيك وتجزئة الموضوع المدروس نتطرق إلى المحاور التالية:

المبحث الأول: مفهوم الجباية ذات الطبيعة البيئية كآلية اقتصادية لتحقيق استدامة تنمية

أولا) مفهوم الجباية ذات الطبيعة البيئية؛

ثانيا) تحديد مفهوم استدامة التنمية؛

المبحث الثاني: تأثير وتقييم الجباية ذات الطبيعة البيئية في تحقيق استدامة تنمية؛

أولا) تأثير الجباية ذات الطبيعة البيئية في تحقيق استدامة تنمية؛

ثانيا) تقييم النظام الجبائي البيئي؛

المبحث الأول: مفهوم الجباية ذات الطبيعة البيئية كآلية اقتصادية لتحقيق استدامة تنمية

تعد الأدوات الاقتصادية من أنجع الوسائل المالية لحماية البيئة، وذلك أن الجباية ذات الطبيعة البيئية المفروضة من طرف الدول وسيلة لتخفيف الضغط على الموارد البيئية وتلويثها، وكان لها دور مهم في ترسيخ مبادئ تحافظ على المورد الطبيعي وقاعدة أساسية لاستدامة تنمية، وعلية سوف نوضح مفهوم الجباية ذات الطبيعة البيئية (المطلب الأول) ثم مفهوم الاستدامة التنمية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الجباية ذات الطبيعة البيئية

تستعمل الدول الضرائب لمواجهة النفقات العامة كأصل عام، كما تستخدمها للتدخل من أجل توجيه نشاطات مؤثرة بيئيا ووقف انتشار التلوث وتحسين نوعية البيئة، غالبا ما يتم بفرض ضرائب ورسوم¹، وعليه سنعرفها ونبين صورها.

أولا) تعريف الجباية ذات الطبيعة البيئية

نورد جملة من التعريفات:

- الجباية ذات الطبيعة البيئية هي خصم مالي إجباري يدفعه الأشخاص كمساهمة في الالتزامات العامة، لأن حماية البيئة هي احد أنواع العبء العام².
- وعرفت أيضا بأنها مجموع الضرائب والرسوم التي توقعها الدول من أجل تعويض الضرر الذي سببه الملوث للآخرين لأن الحق في بيئة نظيفة هو حق مطلق لكل شخص³.
- يتضح مما سبق أن للجباية البيئية مفهومين، الأول واسع يشمل جميع الإجراءات التي تستخدمها الدولة في سياستها المالية من ضرائب ورسوم وتحفيزات جبائية تهدف إلى وقف انتشار التلوث، أما المفهوم الثاني ضيق يتمثل في أن الجباية ذات الطبيعة البيئية هي اقتطاع مالي إلزامي يفرض على الأشخاص نظير أنشطتهم الملوثة للبيئة⁴.

¹ تسمى أيضا الجباية البيئية أو الجباية الخضراء أو الجباية الايكولوجية

² قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جديد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 165.

- كافي يوسف مصطفى، اقتصاديات البيئة والعولمة، الطبعة الأولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2014، ص 355.

³ رزيق كمال، حاجتنا إلى التعامل الأوروبي - العربي لحماية البيئة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 04، 2008، ص 342.

⁴ برحمانى محفوظ، الجباية البيئية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع، جامعة البليدة 02 ص 400.

ثانيا) صور الجباية ذات الطبيعة البيئية

من المسلم به عموما أن الدور الحقيقي للضرائب يقتصر على تحصيل الإيرادات، ولكنها تعتبر في نفس الوقت أهم آلية جديدة للحفاظ على البيئة، والتي تنقسم إلى شقين ردعية تحفيزية:

1. الجباية الردعية كآلية اقتصادية

تتمثل في الضرائب والرسوم المختلفة المفروضة على الملوث الذي أضر بالبيئة من خلال نشاطاته الاقتصادية والتي تتضمن منتجات ملوثة¹، وهذا نابع من القاعدة الأساسية من يضر بالبيئة يدفع المزيد من الضرائب²، تكريسا لمبدأ الملوث الدافع التي كرستها المادة 03 من القانون 03-10³. وتأخذ أشكال مختلفة؛ في شكل ضرائب أو رسوم أو إتاوات:

فالشكل الأول يتمثل في ضرائب لبيئية وهي خصم نقدي يدفعه الممولون بصفة إلزامية لتحمي البيئة، وكان رجل الاقتصاد " PIGOU " أول من تناول هذا الموضوع في كتابه اقتصاديات الرفاه الصادر سنة 1920، واقترح توقيع الضريبة كآلية فعالة لمواجهة التلوث البيئي⁴، وتفرض ضرائب بيئية على المدخلات والمخرجات.

حيث تفرض الدول ضرائب على المدخلات من خلال المواد الخام التي تضم عناصر ذات طبيعة خطيرة في تركيبها الكيميائي، والتي تعتبر مهمة وضرورية لإنتاج سلع معينة وتؤثر على البيئة⁵. أما الضرائب المفروضة على المخرجات حيث تتجسد مخرجات النشاط الاقتصادي بالسلع والخدمات وأيضا بعض المخلفات بكافة أنواعها صلبة كانت أو سائلة أو غازية. ومن أجل تقليل كمية الملوثات إلى مستوى

¹ حسونة عبدالغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 76.

² مسدور فارس، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2009، ص 350.

³ المادة الثالثة من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 43 المؤرخة في 20 يوليو 2003.

⁴ بوردجة رمزي، لخسين عبير، دور الجباية البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 02، ص 48.

⁵ مهدي مراد، يحيوي نصيرة، الجباية البيئية شكل من أشكال تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16 ديسمبر 2018، ص 263.

مقبول اجتماعيا، يتم فرض ضرائب على المنتجات وكذلك الضرائب على تكلفة أو جودة المنتجات في وحدات الإنتاج المختلفة¹.

أما الثاني يتمثل في الرسوم البيئية وهي خصومات مالية جبرية يتكفل بدفعها طالب الخدمة مقابل مصلحة خصوصية تمنحها له الدولة وتدفع مرة أخرى متى طلب المعني خدمة².

والثالث يتمثل في الإتاوات البيئية وهي خصومات مالية رمزية القيمة تدفع من قبل المكلف لصالح الدولة مثل توفير مياه الشرب عن طريق فرض إتاوة تتناسب مع الكمية المستخدمة (إتاوة الاقتصاد في الماء)³، وأول خطوة في هذا الاتجاه كان بموجب الأمر 95-27 يتضمن قانون المالية لسنة 1996 الذي أسس إتاوة الحفاظ على جودة المياه وإتاوة اقتصاد المياه بموجب المواد 173 و 174 منه، وتدفع هذه الإتاوة لصالح الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية عبر فروعها الإقليمية وتحدد قيمتها بنسبة مئوية تتراوح بين 4 % من قيمة فاتورة الاستهلاك بالنسبة للمكلفين بها في ولايات الشمال و 2 % من فاتورة الاستهلاك بالنسبة لولايات الجنوب⁴.

2- الجباية التحفيزية كآلية اقتصادية

في بعض الحالات تكون المنشآت المصنفة في وضع الوعي الكامل تجاه البيئة، وبالتالي يجب أن تسعى جاهدة للحفاظ عليها من جميع أنواع الملوثات، قد تلجأ هذه المنشآت إلى الاعتماد على تجهيزات ومعدات لتساهم بدورها في التقليل من حدة التلوث، ومن خلال اعتماد هذه المنشآت هذا الأسلوب الوقائي تقوم الدولة بمنح وتقديم تحفيزات مالية من شأنها أن تعطي الدافع القوي لهذه المنشآت للقيام باقتناء مثل هذه التجهيزات والمعدات.

وتنقسم الجباية التحفيزية إلى قسمين أساسيين هما الإعفاء والتحفيز، وعليه يمكن أن تأخذ الجباية التحفيزية أحد الأشكال التالية:

¹ مهدي مراد، يحيياوي نصيرة، المرجع السابق، ص 263.

² برحمانى محفوظ، المرجع السابق، ص 401.

³ برحمانى محفوظ، المرجع السابق، ص 401.

⁴ المادة 173 و 174 من الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 والمتضمن قانون المالية لسنة 1996، حيث تم تعديلها بموجب المادة 59 و 60 من القانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج ر، عدد 72 المؤرخة في 31 ديسمبر 2015.

أ- الإعفاء الجبائي

يقصد به تنازل الدولة كلياً أو جزئياً عن حقوق الرسم والضرائب المختلفة، لفائدة الشخص المكلف بها مقابل قيام هذا الأخير بنشاطات أو مشاريع لها أثر إيجابي على البيئة¹، ومنه الإعفاء الجبائي له صورتان:

الصورة الأولى تتمثل في الإعفاء بصورة دائمة؛ معناه الإعفاء الدائم من الضرائب والرسوم التي تفرض على كل عمل اقتصادي مما يميز بين الأعمال الاقتصادية التي تلوث البيئة عن تلك الصديقة لها².

أما الثانية تأتي في صورة إعفاء بصفة مؤقتة؛ ويكون ذلك لفترة زمنية معينة، في حالة ما إذا تم إعفاء المؤسسة المعنية في أول 5 سنوات من بداية نشاطها، وهذا الأمر سيحفزها ويعطيها تقنية صديقة للبيئة باهظة الثمن. بالإضافة إلى دعم إنتاج السلعة بصفة غير مباشرة على السلع التي تستخدم تقنيات مضرّة وملوثة للبيئة³.

ب- المحفزات الجبائية

ذلك يكون عند إعفاء الأجهزة والمعدات التي تم استيرادها من طرف المؤسسات وتكون صديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الأخرى لتحفيز المنشأة على إدخال التقنيات والتكنولوجيات التي تكون صديقة للبيئة، وهو الأمر الذي يساهم في اتساع دائرة الأنشطة غير المضرّة بالبيئة⁴.

الأمر الذي كرسته المادة 76 من القانون رقم 03-10⁵ من حوافز مالية وجمركية يتم تحديدها بموجب قانون المالية. هذا وقد أضافت المادة 77 من نفس القانون على تخفيض الضريبة على الربح للأشخاص الذين يقوم بأعمال تساهم في ترقية البيئة.

¹ بركاني عبد الغني، سياسة الاستثمار وحماية البيئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العام، تخصص تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، 2010، ص 75.

² مسدور فارس، المرجع السابق، ص 349.

³ - بوردجة رمزي، لخشين عبير، دور الجباية البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 02، ص 47.

⁴ بوردجة رمزي، لخشين عبير، المرجع السابق، ص 47.

- مسدور فارس، المرجع السابق، ص 349.

⁵ بوردجة رمزي، لخشين عبير، المرجع السابق، ص 48.

- مسدور فارس، المرجع السابق، ص 349.

⁵ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق.

وعملا بمبدأ الوقاية تم اللجوء إلى وسائل التحفيز الضريبي للتقليل من ظاهرة البيئية الملوثة سواء كان هذا الإعفاء بصفة كلية أو جزئية من دفع مختلف الرسوم البيئية خاصة إذا قامت المنشآت المصنفة بالاعتماد على الأجهزة والمعدات الحديثة في منع حدوث التلوث كإجراء وقائي.

المطلب الثاني: تحديد مفهوم استدامة التنمية

ترتكز النظرة التقليدية للتنمية على تنمية وتنشيط قطاعات اجتماعية واقتصادية، وتوفير القدرات والهياكل لصالح المجتمعات والأفراد في الوقت الحاضر، دون مراعاة الأجيال القادمة والجوانب البيئية، مما أدى إلى بلورة مفاهيم تنموية جديدة تتعلق باسم التنمية المستدامة .

أولاً) تعريف استدامة التنمية

وقد أدرج التعريف الأكثر قبولاً واعتماداً على نطاق واسع من قبل المجتمع الدولي في تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987، المعروف باسم "تقرير برونتلاند" وعرفت بأنها " التنمية التي تفي بمستلزمات الجيل الحالي بلا إضرار بمكنة الأجيال اللاحقة على الوفاء بمستلزماتها"¹.

ثانياً) الأبعاد المختلفة لاستدامة تنمية

تتجلى أهم أبعاد التنمية المستدامة في البعد البيئي والبعد الاقتصادي والاجتماعي سيتم دراستها من خلال:

1- البعد البيئي لاستدامة تنمية

وتتمثل أهدافها في وقف التلوث أو التقليل منه إلى مستويات مقبولة، ورفع مستوى تسيير الموارد الطبيعي والبيئي، وتحسين استغلالها، والحفاظ على سلامة النظم البيئية²، يسعى هذا البعد البيئي إلى تحقيق تحول سريع للقاعدة التكنولوجية للمجتمع الصناعي نحو إنشاء واستخدام تقنيات جديدة نظيفة بيئياً وفعالة اقتصادياً ومفيدة اجتماعياً ويمكن أن تقلل التلوث على وجه الخصوص. ويسعى البعد البيئي في المقام الأول إلى³:
- الوقاية من التلوث والحد من انتشاره.

¹ فلاح صالحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة، العدد الثاني، جامعة أدرار، مارس 2003، ص 193.

² مسعودي محمد ، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2014، ص 49.

³ مسعودي محمد ، الجباية البيئية في الجزائر - الواقع والأفاق، مجلة الحقيقة، العدد 29، جامعة أدرار المرجع السابق، ص 88، 89.

- الرفع من مستوى إدارة وتحسين استغلال المورد الطبيعي والبيئي.
- الحفاظ على سلامة النظام البيئي.
- المحافظة على التنوع والاختلاف البيولوجي.
- الاهتمام بكل قضية بيئية ذات بعد عالمي.

2- البعد الاقتصادي لاستدامة تنمية

يعتبر هذا البعد من أهم الأبعاد المساهمة في تحقيق تنمية متوازنة وشاملة الملبية لاحتياجات الجيل الحالي دون التأثير على الجيل القادم، حيث يهتم البعد الاقتصادي على إدارة المورد الاقتصادي بشكل فعال ومستدام يضمن النمو الاقتصادي في الدولة دون أن يلحق الضرر بالبيئة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال:

- استخدام الموارد بكفاءة وفعالية
- استثمار في الرأس المال البشري كأهم عنصر.
- التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- تحفيز الابتكارات التكنولوجية في القطاعات المستدامة.

3- البعد الاجتماعي لاستدامة تنمية

يراعي البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة تحقيق التوازن بين الحاجيات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية، من خلال التركيز على حياة الأفراد والمجتمعات مع الوصول إلى مختلف الموارد والخدمات المقدمة بشكل عادل ومتساو وذلك من خلال:

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والأجيال الحالية والقادمة.
- تحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال تحسين الظروف المعيشية والصحة العمومية والتعليم.
- الاهتمام بالتنمية البشرية ومشاركة المجتمعات في اتخاذ القرارات ذات البعد البيئي.

المبحث الثاني: تأثير وتقييم الجباية ذات الطبيعة البيئية في تحقيق استدامة تنمية

لتحديد حجم تأثير ومساهمة الجباية ذات الطبيعة البيئية كإحدى الآليات الرئيسية المكرسة للتنمية بأبعادها المتعددة، وكذا تقييم النظام الجبائي المطبق في الجزائر:

المطلب الأول: تأثير الجباية ذات الطبيعة البيئية على تحقيق استدامة التنمية

يتجلى تأثير الجباية ذات الطبيعة البيئية في ضمان استدامة تنمية من خلال بيئة محمية ومساهمتها في تكريس أبعادها المختلفة.

أولاً) دور الجباية ذات الطبيعة البيئية في تكريس البعد البيئي

ساهمت الثورة الأوروبية الصناعية بتقدمها التكنولوجي المذهل في كافة المجالات إلى تكريس التنمية وخاصة الاقتصادية، ومنه إلى تقدم اقتصادي يمس مناحي الحياة التي نعيش فيها. استند هذا في المقام الأول إلى استغلال الموارد المتاحة بأشكال متنوعة، وخاصة المورد الطبيعي من أجل تحقيق الرخاء دون النظر للبيئة والتنمية المستدامة¹، تم تطوير تقنيات لاستخراج المواد الخام اللازمة عند الطب الصناعي. وقد تسبب ذلك في اختلالات بيئية وكان له أثر سلبي على التنمية، وكانت لابد من مراعاة آليات ذات طابع قانوني سياسي واقتصادي تساهم في وقف انتشار هذه المخاطر².

تعتبر الجباية ذات الطبيعة البيئية من خلال طبيعتها الرادعة والتحفيزية من أهم الآليات الاقتصادية التي تركز استدامة تنمية في بعدها البيئي وذلك من خلال³:

1- الإصلاح الجبائي كآلية تأثير للجباية ذات الطبيعة البيئية

كرست العديد من دول العالم فكرة جعل التحصيل أفضل طريقة حديثة لحماية البيئة بإصدار قوانين جبائية ذات طابع بيئي، والتي تتضمن عددا من الحوافز والرسوم التي تساهم في تحقيق التنمية بجميع أبعادها⁴.

ومنه فهي تشكل جزءاً هاماً من الإصلاحات الجبائية التي يمكن أن تساهم بشكل أكبر في دعم التنمية. حيث يمكن أن تؤثر الجباية ذات الطبيعة البيئية على استدامة التنمية من خلال الإصلاح الجبائي:

- توجيه الاستثمارات نحو الاستدامة عندما يتم إدخالها كجزء من الإصلاحات ذات الطابع الجبائي، يمكن استخدام الدخل المتولد من هذه الضريبة لدعم كل مشروع وصندوق يعزز الاستدامة في بعدها البيئي، مثل إدارة النفايات، وهو ما يحفز الاستثمارات التي توفر فوائد طويلة الأمد للبيئة والمجتمع.

¹ بوردجة رمزي، لخسين عبير، المرجع السابق، ص 54.

² عياشي عبدالله، تفعيل دور الجباية البيئية المستدامة حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة يومي 07، 08 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ص 08.

³ بوزعة عبدالقادر، حاج دحو عامر، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 108، 2018، ص 365، 366.

- بوردجة رمزي، لخسين عبير، المرجع السابق، ص 54.

⁴ حمد انجاد عبدالستار، دور الضريبة البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجلة دراسات البصرة، ملحق العدد 48، السنة الثامنة عشر حزيران 2023، العراق، ص 528.

- إلغاء الضرائب والرسوم التي ليس لها تأثير فعال على حماية البيئة واستبدالها بضريبة تهدف من ناحية إلى ردع المنشآت والتي لا تخدم استدامة التنمية ومن ناحية أخرى تشجيع جميع المبادرات التي تدعمها¹.

- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للأشخاص: حيث تعمل الجباية على تكريس المسؤولية اجتماعيا وبيئيا للأشخاص، حيث تجبرهم على دفع رسوم على كل نشاط ملوث أو يؤثر سلباً على البيئة. هذا يشجع على اتخاذ قرارات أكثر حكمة ومدرسة في الاستخدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

- تحفيز الابتكار البيئي والتكنولوجي: بما أن الشركات تبحث عن طرق للحد من رسوم الجباية، فإنها تستثمر في الابتكارات التكنولوجية التي تقلل من تأثيراتها البيئية. هذا يساهم في تحفيز التقدم التكنولوجي والابتكار في مجالات مثل الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الصديقة للبيئة الأخرى، مما يعزز من النمو الاقتصادي المستدام.

- استحداث رسوم بيئية؛ من أجل خلق نوع من الإنصاف بين جميع المنشآت الملوثة وتقديم حوافز إضافية للمنشآت التي تحمي البيئة².

- تشجيع البحث العلمي والتطوير في مجال البيئة وإعادة تدويرها من أجل تقليل النفايات.

2- تحقيق أهداف الجباية ذات الطبيعة البيئية كآلية تأثير على استدامة التنمية

الجباية ذات الطبيعة البيئية تؤثر بشكل كبير على الاستدامة التنموية من خلال عدة أهداف رئيسية تتمثل في تحقيق مختلف الأبعاد للتنمية للاستدامة التنموية ويتجلى ذلك في:

- تدعيم أفعال بيئية مستدامة: الهدف الأساسي للجباية ذات الطبيعة البيئية هو تشجيع الأشخاص أفرادا كانوا أو مؤسسات على تبني أفعال تقلل من تأثيرها البيئي. على سبيل المثال، عند فرض رسوم على انبعاثات الكربون، يتم تحفيز الشركات للاستثمار في تقنيات الإنتاج النظيف والابتكارات التكنولوجية التي تقلل من الانبعاثات، الأمر الذي يكرس استدامة تنمية.

- العمل على توجيه الاستثمار اتجاه النشاطات البيئية: من خلال توجيه الجباية ذات الطبيعة البيئية، يمكن توجيه الاستثمارات نحو القطاعات والمشاريع التي تحفظ البيئة، كإدارة النفايات بشكل صحيح، مما يدعم استدامة تنمية طويلة المدى.

¹ بوعزة عبدالقادر، حاج دحو عامر، المرجع السابق، ص 366.

² حمد انجاد عبدالستار، المرجع السابق، ص 529.

- بوعزة عبدالقادر، حاج دحو عامر، المرجع السابق، ص 366

- تمويل مشاريع البيئة والمستدامة: الدخل المتولد من الجباية ذات الطبيعة البيئية يمكن أن يستخدم من أجل تمويل مشاريع البنى التحتية للبيئة، مثل تحسين جودة المياه والهواء، وتحسين إدارة المورد الطبيعي، مما يعزز من استدامة التنمية ويزيد من جودة الحياة للمجتمعات.
- تعزيز الوعي البيئي والمسؤولية ذات الطابع الاجتماعي للمؤسسات: تعمل الجباية ذات الطبيعة البيئية كأداة لزيادة الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة وتشجيع المواطنين والشركات على تبني سلوكيات واستراتيجيات تنمية مستدامة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل.
- التوفيق بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع: الجباية ذات الطبيعة البيئية تعزز التفاعل الإيجابي بين الأبعاد المختلفة لاستدامة تنمية اقتصادية وبيئية واجتماعية، حيث تعمل على تعزيز التوازن بين نمو اقتصادي وبيئة محمية وتحسين مستوى الحياة للمجتمعات على المدى البعيد.
- زيادة الإيرادات ذات الطابع الجبائي التي تستخدم لتغطية التكاليف البيئية وذلك بالزيادة من مستواها أو بالتخفيض لتعزيز وتشجيع الابتكار وبالتالي خلق البيئة التنافسية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين¹.

ثانيا: مساهمة الجباية ذات الطبيعة البيئية على البعدين الاقتصادي والاجتماعي

بما أن الجباية ذات الطبيعة البيئية تساهم في البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، نتناول في هذا الجزء تأثير ومساهمة الجباية على البعد الاقتصادي، يليه تأثيرها على البعد الاجتماعي.

1- التأثيرات على البعد الاقتصادي

تساهم الضرائب البيئية في البعد الاقتصادي من حيث النمو الاقتصادي ومستويات الأسعار.

أ- أثر الضرائب ذات الطبيعة البيئية على النمو الاقتصادي

تستخدم الضرائب كآلية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، حيث تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي إذا تم تطبيقها بشكل مدروس. فهي تؤثر على التكنولوجيا الخضراء وذلك بالبحث عن حلول تعتمد على التكنولوجيا وابتكارات تكون أكثر فعالية وصديقة للبيئة وهو ما يساهم في زيادة عدد الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة وإعادة التدوير والزراعة وغيرها وهذا من شأنه تعزيز الإنتاج وخلق فرص عمل في القطاعات الصديقة للبيئة. ويزيد من إيرادات الدولة والتي يمكن توجيهها إلى الاستثمار في المشاريع التنموية وبالتالي تحسين النمو الاقتصادي في البلاد

¹ حمد انجاد عبدالستار ، المرجع السابق ، ص 529.

- عياشي عبدالله، المرجع السابق، ص 05، 06.

- انظر ايضا: بوعزة عبدالقادر، حاج دحو عامر، المرجع السابق، ص 366

كما يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر أيضا بالضريبة البيئية، لكن هذا التأثير غير مباشر. فمن أجل منح تصاريح التنمية للمؤسسات الملوثة، تطبق الضريبة البيئية دراسة تأثير بسيطة تهدف إلى تحديد المخاطر المباشرة أو غير المباشرة، الداخلية أو الخارجية، التي تعرض الأشخاص أو الممتلكات أو البيئة للخطر نتيجة نشاطات المؤسسة، وتسمح دراسة المخاطر هذه بتحديد احتمالات وقوع حوادث. لأنه يجب أن يكون من الممكن اتخاذ تدابير تنظيمية لمنع وقوع الحوادث والسيطرة عليها بالإضافة إلى التدابير الفنية للحد من تأثيرها والتخفيف من آثارها¹.

ونتيجة لذلك، قد يتم إيقاف الاستثمارات في بعض المشاريع أو وقفها، مما يؤثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي. في عام 2008، أغلقت وزارة البيئة والتنمية الإقليمية 450 مصنعاً ومنشأة لعدم امتثالها للمعايير والتشريعات البيئية، مما أجبر أصحابها على تكيف قدراتهم وأساليب عملهم مع التشريعات الجديدة والمعايير الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوزارة من خلال اللجان الفنية الولائية بمراقبة أكثر من 5000 منشأة موزعة على 48 ولاية، منها 2700 منشأة تم إنذارها لفترة زمنية معينة للامتثال للتشريعات البيئية قبل اتخاذ إجراءات عقابية في حقها، وعلى ذلك يتأثر النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات².

ب- تأثير الضرائب ذات الطبيعة البيئية على مستوى الأسعار

قد تؤثر تدابير الحماية البيئية على درجة استقرار مستوى الأسعار. ويرجع ذلك إلى أنه فيما يتعلق بلوائح حماية البيئة والجباية ذات الطبيعة البيئية وغيرها من أدوات السياسة البيئية، قد ترتفع أسعار المنتجات الملوثة والسلع الضارة بالبيئة نتيجة لارتفاع التكاليف التي تنفق على حماية البيئة عند إنتاج هذه السلع. كما هو الحال عند فرض الحكومة ضرائب بيئية على المؤسسات والشركات التي تستعمل مواد ذات طبيعة ملوثة للبيئة مثل الوقود الأحفوري ومنه زيادة في تكلفة الإنتاج وبالتالي سيتم تمرير هذه الزيادة إلى المستهلك من خلال ارتفاع في أسعار السلع والخدمات. غير أنه من الصعب جدا تحديد أثر الرسوم البيئية على أسعار المنتجات والمواد الملوثة في الجزائر، بالإضافة إلى أن أسعار المنتجات الملوثة لا

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية" منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، جويلية 2005، ص 15.

² عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 156.

- المادة 11 و 12 من المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006، يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، ج ر العدد 37.

تحددها الرسوم البيئية وحدها دون غيرها من المحددات الأخرى - وهي محدودة جداً أصلاً - ولعدم وجود جهاز إحصائي يضمن هذه الدراسة الدقيقة جداً¹.

كما أن تأثير الضرائب على الأسعار يختلف من قطاع إلى آخر ومن صناعة إلى أخرى وذلك بمدى اعتماد هذه الأخيرة على المواد الملوثة للبيئة والتي تساهم في إنتاج سلع مضرّة بالبيئة متأثراً أكثر بهذه الضرائب عكس الصناعات التي تستخدم مواد صديقة للبيئة فالتأثير يكون بشكل أقل.

2- التأثير على الأبعاد الاجتماعية

تسهم الجباية ذات الطبيعة البيئية في تكريس وتعزيز البعد الاجتماعي لاستدامة تنمية من خلال التوازن بين أهدافها البيئية والاجتماعية والاقتصادية ويبرز دور في البعد الاجتماعي من خلال:

- تحسين جودة الحياة²: إذا كان الغرض من الضريبة البيئية هو حماية البيئة سواء للأجيال الحاضرة أو الأجيال القادمة، فإن أثرها يتجلى من جهة في تحسين ظروف معيشة السكان في بيئة نقية خالية من كل الملوثات وهو ما يسهم في جودة الهواء والماء والتربة، أما إذا كان المصنع لا يلتزم بالمعايير البيئية فإن الضريبة البيئية يمكن أن تقلل من فرص العمل. والواقع في الجزائر هو أن تركز الأنشطة في المناطق الساحلية وبعض المدن الداخلية يعني أن الضرائب البيئية لا تحقق الأهداف المرجوة منها وأن الهواء ملوث³.

- زيادة الوعي الاجتماعي: من أهم الحلول التي يجب أن يعي البعد الاجتماعي أن الناس هم السبب الرئيسي في تدمير البيئة. لذلك لم تكن الحاجة إلى توعية الناس وإشراكهم في حماية البيئة بجميع فئاتهم اختياراً بل ضرورة؛ حيث إن مصطلح "الوعي البيئي" قد اكتسب مؤخراً رواجاً واهتماماً إعلامياً، وبما أن الوعي البيئي هو عملية تنمية وبناء مفهوم السلوك والقيم البيئية التي تمكن الفرد من احترام البيئة بشكل أكبر، فإنه ينظر إليه على أنه "فن" في تنمية القدرات الوجدانية والحسية في مجال حماية البيئة من خلال العديد من الأشخاص والتوعية التي تدعمها المؤسسات وتحت عنوان "الوعي البيئي"⁴.

¹ عبد الباقي محمد، المرجع السابق، ص 155

² إثر التعديل الحكومي الذي قام به رئيس الجمهورية أصبحت الوزارة المكلفة بالبيئة تحت تسمية وزارة البيئة وجودة الحياة، أنظر <https://www.me.gov.dz> تم الاطلاع بتاريخ 2024/11/23 على الساعة 14:20.

³ مهدي مراد، يحيوي نصيرة، الجباية البيئية شكل من أشكال تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16 ديسمبر 2018، ص 276.

⁴ مزياني نورالدين، قحام وهيبة، التوعية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول الاقتصاد البيئي وأثره على التنمية المستدامة، يومي 11، 12 نوفمبر 2008، سكيكدة، الجزائر، ص 02.

- عبد الباقي محمد، المرجع السابق، ص 156.

- الحد من الأمراض المتعلقة بالبيئة: وذلك بالخفض من نسبة التلوث ومنه تسهم الجباية في التقليل من الأمراض التنفسية والقلبية وغيرها وهو ما يزيد من الرفاه الاجتماعي ويوفر الكثير من الأموال التي كانت تصرف على الصحة العامة. وأيضا تشجيع السلوكيات الاجتماعية المسؤولة بتغيير نمط الاستهلاك وذلك بتحفيز الأفراد على تغيير السلوكات المضرّة بالبيئة إلى تبني سلوكات أكثر استدامة.

المطلب الثاني: تقييم الجباية ذات الطبيعة البيئية في الجزائر

لتقييم مدى فعالية الجباية ذات الطبيعة البيئية في الجزائر لا بد التطرق لمختلف أنواعها المطبقة في الجزائر لان اغلب التعديلات التي طرأت على الجباية ذات الطبيعة البيئية جاءت بموجب قانون المالية لسنة 2018 باعتبار أن الضرائب والرسوم البيئية المحفزة والرادعة من أهم الآليات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بما فيها حماية البيئة من شتى الأضرار التي تتسبب فيها المؤسسات الملوثة.

أولاً) الجباية ذات الطبيعة البيئية المطبقة في الجزائر

في إطار سعيها للمحافظة على البيئة قامت الجزائر منذ بداية الثمانينات بسن قوانين تتعلق بحماية البيئة، وازداد اهتمامها أكثر بهذا المجال في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد اهتمامها بالتنمية المستدامة، حيث يوضح الجدول (1) مختلف الرسوم الجبائية البيئية والأساس القانوني لها، معدلها ووعاؤها وكيفية تخصيص مداخلها إلى غاية 2022، ثم نبين مختلف الرسوم الجبائية المستحقة والمحصلة لولاية المسيلة كدراسة حالة

1- جداول لمختلف الرسوم ذات الطبيعة البيئية في الجزائر

سنتناول مجموعة من الجداول التي تبين الأنشطة الملوثة للبيئة والخطيرة على البيئة الخاضعة للرسوم الجبائية والمعامل المضاعف لها:

أ- النشاطات الملوثة الخاضعة للرسوم الجبائية ذات الطبيعة البيئية في الجزائر إلى غاية

2022

▪ الرسم على النشاطات الملوثة والخطرة على البيئة: نصت عليه المادة 117 من قانون المالية 1992، المعدل والمتمم بالمادة 54 من قانون المالية 2000، والمادة 202 من قانون المالية 2002، والمادة 61 من ق م 2018 معدل القاعدة السنوي (الجدول 1) المعامل المضاعف من 1 إلى 10 (جدول 2) تخصص مداخل الرسم 33 % ميزانية الدولة. 67 % للصندوق الوطني للبيئة والسواحل.

▪ الرسم على المنتجات البترولية: نصت عليه المادة 24 من قانون المالية 2020. المعدل والوعاء؛ البنزين الممتاز (1600 دج/ هكتلتر) البنزين العادي (1700 دج/ هكتلتر) البنزين بدون رصاص (1700 دج/ هكتلتر). غاز أول (900 دج/ هكتلتر. غاز البترول المميع/ الوقود (1 دج/ هكتلتر) تخصص مداخل الرسم 100 % ميزانية الدولة.

▪ الرسم على الوقود: نصت عليه المادة 38 من قانون المالية 2002، المعدل بالمادة 55 من قانون المالية 2007، المعدل والمعامل؛ بنزين بالرصاص (الممتاز / العادي) (0,10 دج /ل) غاز أول (0,30 دج /ل) تخصص مداخل الرسم 50 % صندوق الوطني للطرق والطرق السريعة. 50 % الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

▪ الرسم على الأطر المطاطية الجديدة: نصت عليه المادة 60 من قانون المالية 2006، المعدل والمتمم بالمادة 46 من ق م ت 2008، والمادة 112 من ق م 2017، والمادة 54 من ق م 2019. المعدل والوعاء؛ 450 دج / للإطار المخصص للسيارات الخفيفة. 750 دج / للإطار المخصص للسيارات الثقيلة. تخصص مداخل الرسم 34 % ميزانية الدولة. 35 % للصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية. 30 % للصندوق الوطني الخاص للتضامن الوطني. 1 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

▪ الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم: نصت عليه المادة 61 من ق م 2006، المعدل والمتمم بالمادة 46 من ق م ت 2008، المادة 62 من ق م 2018، المادة 89 من ق م 2020. المعدل والوعاء؛ رسم خاص بـ: 37000 دج/ طن. تخصص مداخل الرسم 42 % ميزانية الدولة. 34 % لفائدة البلدية بالنسبة للزيوت والشحوم المصنوعة محليا، لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية إذا كانت هذه الزيوت والشحوم مستوردة. 24 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

▪ الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطرة: نصت عليه المادة 203 من ق م 2002، المعدل بالمادة 46 من ق م ت 2008، والمادة 63 من ق م 2018، والمادة 90 من ق م 2020. رسم خاص بـ: 30000 دج / طن تخصص مداخل الرسم 46 % ميزانية الدولة. 38 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل. 16 % لفائدة البلدية.

▪ الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية نصت عليه المادة 204 من ق م 2002، المعدل بالمادة 46 من ق م 2008، والمادة 63 من ق م 2018، والمادة 90 من ق م 2020. المعدل والوعاء رسم خاص بـ: 60000 دج/ طن تخصص مداخل الرسم 30 % ميزانية الدولة. 20 % للبلدية. 50 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

▪ الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية: نصت عليه المادة 94 من ق م 2003، المعدل والمتمم بالمادة 46 من ق م ت 2008، والمادة 65 من ق م 2018، والمادة 92 من ق م 2020. معدل القاعدة السنوي (الجدول 2) المعامل المضاعف من 1 إلى 5 (جدول 3) تخصص مداخل الرسم 34 % ميزانية الدولة. 34 % للبلدية 16 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل. 16 % للصندوق الوطني للمياه.

▪ الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي: نصت عليه المادة 205 من ق م 2002، المعدل والمتمم بالمادة 46 من ق م ت 2008، والمادة 64 من ق م 2018، والمادة 91 من ق م 2020. معدل القاعدة السنوي (الجدول 1) المعامل المضاعف من 1 إلى 5 (جدول 2) تخصص مداخل الرسم 50 % ميزانية الدولة. 17 % للبلدية. 33 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل.

▪ رسم التطهير: نصت عليه المادة 25 من ق م 2020، والمادة 263 مكرر 2 والمادة 263 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة ما بين 1500 إلى 2000 دج على كل محل ذي استعمال سكني. ما بين 4000 إلى 14000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي. ما بين 10000 إلى 25000 على كل أرض مهية للتخميم والمقطورات. ما بين 22000 إلى 132000 على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي يفوق إنتاجه الأصناف المذكورة في المادة 263 مكرر 2 تخصيص مداخل الرسم 100 % للبلدية يتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية.

▪ الرسم على الأكياس البلاستيكية: نصت عليه المادة 53 من ق م 2004، المعدل بالمادة 46 من ق م ت 2008، والمادة 67 من ق م 2018، والمادة 94 من ق م 2020 المعدل والوعاء رسم خاص بـ: 200 دج / كغ (على الأكياس المصنعة محليا أو المستوردة). تخصيص مداخل الرسم 73 % ميزانية الدولة. 27 % للصندوق الوطني للبيئة والساحل

المصدر: إعداد الباحث استنادا لقوانين الضرائب المباشرة وغير المباشرة وقوانين المالية.

ب- جدول (1): النشاطات الخاضعة للرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة

النشاطات الخاضعة	المبلغ دج (أكثر من 2 عامل)	المبلغ دج (≥ 2 عامل)
للتصريح	13500	3000
لترخيص رئيس المجلس الشعبي البلدي	30000	4500

25000	135000	لترخيص الوالي المختص إقليميا
34000	180000	لترخيص الوزير المكلف بالبيئة

المصدر: إعداد الباحث استنادا لقوانين الضرائب المباشرة وغير المباشرة وقوانين المالية.

يحدد مبلغ هذا الرسم بضرب المبالغ المحدد في الجدول 1 في معامل مضاعف بين 1 و 10 حسب طبيعة وأهمية النشاط وكذا نوع وكمية الفضلات الناتجة عن هذا النشاط. يتم تطبيق المعامل المضاعف حسب الكيفيات المحددة في المواد 4 و 5 و 6 من المرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009، كما يلي:

جدول (2): المعامل المضاعف للنشاطات الخاضعة للرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة

المعامل المضاعف	المعايير
1	التصريح
2	رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي
3	رخصة الوالي
4	رخصة الوزير
1	الخطرة على البيئة، مهيجة والأكالة
2	قابلة للانفجار ، ملهبة، قابلة للاشتعال
3	ضارة، سامة، محدثة للسرطان، معدية، سامة بالنسبة للتكاثر ، مبدلة
2	أكثر من 100 وأقل أو يساوي 1000 طن / السنة
2,5	أكثر من 1000 وأقل أو يساوي 5000 طن / السنة
3	أكثر من 5000 طن / السنة

المصدر: إعداد الباحث استنادا لقوانين الضرائب المباشرة وغير المباشرة وقوانين المالية.

هناك عدة تحيينات في الرسوم البيئية خلال قوانين المالية 2018، 2019، 2020 وهو ما يبرز تركيز وتوجه سياسة الدولة نحو الحفاظ على البيئة من التلوث بما يتماشى مع خططها التنموية. تم فرض العديد من الرسوم الجبائية التي تختلف باختلاف الأنشطة الملوثة للبيئة وهذا حسب طبيعة النشاط الملوث نوع و كمية النفايات، ما يعني أن الرسوم الجبائية فرضت وفق مبدأ "الملوث الدافع".

تخصيص الإيرادات الناجمة عن الجبابة بما يتماشى مع برنامج التنمية المحلية وتخصيص جزء معتبر منها لصندوق الوطني للبيئة والساحل والصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ما يعني تخصيص جزء معتبر من إيرادات الجبابة ذات الطبيعة البيئية للصناديق تهتم بالمحافظة على البيئة وتحميها من التلوث.

2- الجبابة ذات الطبيعة البيئية المستحقة والمحصلة لولاية المسيلة

جدول (3): إحصاء المؤسسات المصنفة في ولاية المسيلة

النشاطات الخاضعة	للتصريح	لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي	لرخصة الوالي	لرخصة الوزير	المجموع
ولاية المسيلة	1064	239	91	8	1402

المصدر: إعداد الباحث استنادا لمعلومات مقدمة من مديرية البيئة بولاية المسيلة.

جدول (4): حصيلة الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة لأهم المؤسسات المصنفة في ولاية المسيلة من سنة 2018 إلى 2020:

الرقم	اسم المؤسسة/ السنة	2018	2019	2020
1	CCLS MSILA	418 500,00	405 000,00	270 000,00
2	TINDAL	1431 000,00	1431 000,00	1050 000,00

1050 000,00	1435 500,00	1435 500,00	ALGAL	3
1020 000,00	1557 000,00	1557 000,00	SONELGAZ	4
420 000,00	780 000,00	780 000,00	SONATRECH	5
360 000,00	720 000,00	720 000,00	NAFTAL	6
990 000,00	1395 000,00	1395 000,00	HODNA LAIT	7
330 000,00	465 000,00	465 000,00	HODNA METAL	8
320 000,00	322 000,00	336 000,00	ALGIERE TELECOM	9
690 000,00	382 000,00	382 000,00	MOBILIS	1 0
270 000,00	405 000,00	474 000,00	ONAB	1 1
6770 000,00	9297 500,00	9394 000,00	المجموع المستحق	
3260 000,00	6517 500,00	7245 000,00	المجموع المحصل	
48,15 %	70,1 %	77,12 %	نسبة التحصيل	

المصدر: إعداد الباحث استنادا لمعلومات مقدمة من مديرية الضرائب لولاية المسيلة.

نلاحظ من خلال الجدول 4 أن المبالغ المستحقة للرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة لأهم المؤسسات المصنفة في ولاية المسيلة من سنة 2018 إلى 2020 انخفض بنسبة 27.93 % ، هذا الانخفاض يرجع لانخفاض في مستوى نشاط هذه المؤسسات بصفة عامة وانخفاض في مستوى الأنشطة الملوثة بصفة خاصة وهو ما انعكس على انخفاض الوعاء الجبائي لحساب الرسم الجبائي البيئي، وترجع أسباب ذلك بدرجة أولى إلى انعكاس جائحة كوفيد 19 سلبا على نشاط هذه المؤسسات خلال ثلاث سنوات الأخيرة.

من جهة أخرى نلاحظ أن نسبة تحصيل المبالغ المستحقة لهذه المؤسسات منخفضة ولم يتم تسويتها 100 % نظرا للظروف المالية التي تمر بها هذه المؤسسات في ظل هذه الجائحة، هذا بالإضافة أنه حتى في الظروف العادية تعاني مديريات الضرائب من تحصيل مختلف الضرائب نتيجة عدة أسباب منها المنازعات الجبائية، التهرب الضريبي، ضعف آليات التحصيل وعدم رقمنة القطاع الضريبي في الجزائر.

صعوبة إبراز تأثير تحيين وتجديد الرسوم الجبائية البيئية في الحد من التلوث البيئي خلال أربعة سنوات الأخيرة لتزامنها من الانعكاسات السلبية لجائحة كوفيد 19 على النشاط الاقتصادي في الجزائر. كما أن المبالغ المستحقة للعديد من الرسوم الجبائية البيئية في ولاية المسيلة معدومة مثل الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية الرسم على الأكياس البلاستيكية، الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية... ويرجع سبب ذلك لعدم وجود الأنشطة الملوثة المتعلقة بهذه الرسوم أو استخدام هذه المؤسسات لتقنيات إنتاج تجنبها الخضوع لهذا النوع من الرسوم، أو وجود هذه الأنشطة الملوثة وعدم كفاءة وفعالية النظام الجبائي في اكتشافها والحد من التهرب الضريبي.

ثانيا) تقييم النظام الجبائي البيئي

تواجه الجباية ذات الطبيعة البيئية كآلية لتحقيق استدامة تنمية مجموعة من الصعوبات تحول دون تطبيقه الفعلي تتمثل في:

1- غموض أهداف النظام الجبائي البيئي

يستند نظام الضريبة الرادعة إلى مبدأ الملوث يدفع الذي أقره المشرع الجزائري في القانون رقم 03-10 . ورغم أن مبدأ الملوث يدفع يلعب دورا هاما من وجهة نظر مالية واقتصادية، حيث يساهم بشكل مباشر في توليد موارد مالية لتغطية تكاليف حماية البيئة، إلا أن هذا الأخير يعاني من نوع من عدم اليقين . وعلى وجه الخصوص، تنشأ حالة من عدم اليقين في تحديد المتلقي الفعلي، حيث أن الملوث هو

دافع الضريبة، حيث أنه وفقاً للنص القانوني فإن الأثر ينطبق على طرفين -الملوث والمستهلك. وعلى الرغم من أن الملوث هو الدافع، إلا أنه في الواقع هو الدافع الأول فقط. وذلك لأن تكلفة هذه الرسوم مشمولة في سعر السلع أو الخدمات النهائية المقدمة للمستهلك¹.

وهذا يؤدي إلى مشاركة المستهلك في تمويل الحد من التلوث من خلال تطبيق مبدأ الملوث يدفع. ويفقد هذا المبدأ أثره الرادع فيما يتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة لأن المؤسسة تسترد تكلفة الرسم من المستهلك وبالتالي لا يوفر أي حافز للملوثين للاهتمام بأفضل السبل للحد من حدة التلوث وتقليل الضرر البيئي الذي يسببونه. ويرجع ذلك إلى أن مبدأ الملوث يدفع يتحول إلى مبدأ المستهلك يدفع². علاوة على ذلك، على الرغم من وجود حوافز ضريبية قانونية، إلا أنها لا تُنفذ على أرض الواقع، وعلى الرغم من أن المشرع قد قدم حوافز ضريبية بيئية، إلا أن تفعيلها لا يزال يعتمد على حالة الاقتصاد الوطني.

2- ضعف مصداقية الجباية ذات الطبيعة البيئية

يهدف النظام البيئي من الناحية النظرية من خلال المعامل المضاعف إلى التأثير على نشاط المؤسسات الملوثة التي تعمل في القطاع نفسه، لأن قيمة الرسم تكون مضاعفة بحسب المعامل المطبق عليها وتبعاً لدرجة تخطيها لعتبة التلوث، في حين يطبق الرسم في صورته القاعدية على المنشآت التي لم تتعدى هذا الحد، من خلال استقراء الأحكام المنظمة للجباية البيئية سواء من خلال إجراءات تحصيلها أو توزيع العائدات المتأتية منها، لا توجد رؤية واضحة لكيفية استخدام الضرائب البيئية لصالح الأجيال القادمة أو حتى لحماية الأجيال الحالية. فالملوثون يواصلون أنشطتهم ويلحقون الضرر بالبيئة، خاصة من خلال الاستغلال المستمر للموارد الطبيعية في عمليات الإنتاج والتخلص من النفايات، وفي المقابل يدفعون عبء الإصلاح، لكن في أغلب الحالات يستحيل ترميم المكان وإعادته إلى الحالة التي كان عليها³.

¹ قطار نورالدين، الحماية القانونية للبيئة في ظل التشريع الجبائي - دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2017، ص 112.

² أو شن ليلي، الجباية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر " بين الردع والتحفيز " كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو، ص 131.

³ أو شن ليلي، المرجع السابق، ص 132.

لقد أصبح التلوث البيئي لا يطاق في الجزائر. خاصة في ظل غياب الترشيح في حماية البيئة وضرورة اعتماد أساليب إنتاج جديدة والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة لضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية¹.

الخاتمة

إن تحقيق استدامة تنمية بأبعادها المختلفة وخاصة البعد البيئي والبعد الاقتصادي والاجتماعي، لا يتطلب الاعتماد على الأدوات الجبائية الردعية، بل يجب التركيز أكثر على الجباية التحفيزية والإعفاءات الجبائية، ومن خلال هذه الدراسة نتوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تساهم الجباية ذات الطبيعة البيئية في تقليل التلوث من خلال فرض رسوم وضرائب على الأنشطة الملوثة. هذا يؤدي إلى تحسين جودة الهواء والماء والتربة، وبالتالي يعزز من صحة المجتمع ويقلل من التكاليف الصحية المرتبطة بالتلوث.

- توفر الجباية ذات الطبيعة البيئية مصدراً إضافياً للإيرادات الحكومية، مما يمكن أن يستخدم لتمويل مشاريع بيئية وتطوير بنية تحتية مستدامة تعود بالنفع على الاقتصاد والبيئة.

- فرض ضرائب بيئية يحفز الشركات على تبني تكنولوجيا نظيفة وابتكارات بيئية لتقليل التكاليف الناجمة عن الضرائب.

- فرض الضرائب ذات الطابع البيئي يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما ينعكس على زيادة أسعار السلع والخدمات مما يؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمستهلك وبعض المؤسسات الصغيرة منها.

- تقنين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية حتى يتم الحد من التلوث البيئي قبل حدوثه

- الجباية ذات الطبيعة البيئية يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الكفاءة الاقتصادية ودعم الفئات الاجتماعية الضعيفة.

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

- يجب تصميم سياسات الجباية ذات الطبيعة البيئية بطريقة مرنة وعادلة تأخذ في الاعتبار تأثيرها على مختلف الفئات الاقتصادية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والفئات الاجتماعية الضعيفة. وإجراء دراسات تحليلية لتحديد مدى تأثير السياسات على القطاعات المختلفة وتعديل السياسات بناءً على النتائج المتوصل إليها.

¹ أو شن ليلي، المرجع السابق، ص 132.

- تقديم حوافز ضريبية ودعم مالي للشركات التي تستثمر في تكنولوجيا نظيفة وابتكارات بيئية، ودعم مباشر للمشاريع الخضراء لتشجيع الانتقال إلى ممارسات أكثر استدامة.

- استخدام الإيرادات المتأتية من الضرائب البيئية لتمويل مشاريع بيئية وبنية تحتية مستدامة. وذلك عن طريق تحديد أولويات الاستثمار بناءً على احتياجات التنمية المستدامة، مثل تحسين إدارة المياه والطاقة المتجددة.

- تقديم دعم خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة لمساعدتها في التكيف مع متطلبات الجبابة ذات الطبيعة البيئية.

- إجراء تقييمات دورية لفعالية السياسات البيئية وقياس نتائجها على الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

قائمة المراجع

القوانين

- 1- الأمر 76-101 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 والمتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المعدل والمتمم.
- 2- الأمر 76-104 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976 والمتضمن قانون الضرائب غير المباشرة، المعدل والمتمم.
- 3- الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 والمتضمن قانون المالية لسنة 1996، حيث تم تعديلها بموجب المادة 59 و 60 من القانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج ر، عدد 72 المؤرخة في 31 ديسمبر 2015.
- 4- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 43 المؤرخة في 20 يوليو 2003.
- 5- قانون 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر العدد 76 المؤرخة في 28 ديسمبر 2017.
- 6- قانون 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 يتضمن قانون المالية لسنة 2019، ج ر العدد 79 المؤرخة في 30 ديسمبر 2018.
- 7- قانون 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج ر العدد 81 المؤرخة في 30 ديسمبر 2019.

المراسيم التنفيذية

- 1- المرسوم التنفيذي رقم 06- 198 المؤرخ في 31 ماي 2006، يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، ج ر العدد 37.

الكتب

- 1- قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جديد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 2- كافي يوسف مصطفى ، اقتصاديات البيئة والعولمة، الطبعة الأولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2014.

الرسائل والمذكرات

- 1- حسونة عبدالغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
- 2- بركاني عبدالغني، سياسة الاستثمار وحماية البيئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العام، تخصص تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري -تيزي وزو، 2010، ص 75.
- 3- قطار نورالدين، الحماية القانونية للبيئة في ظل التشريع الجبائي - دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2017.
- 4- عبد الباقي محمد، مساهمة الجبابة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

المقالات

- 1- أوشن ليلي، الجبابة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر " بين الردع والتحفيز " كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو.
- 2- بودرجة رمزي، لخسين عبير، دور الجبابة البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 02.
- 3- بوعزة عبدالقادر، حاج دحو عامر، الجبابة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 108، 2018.

- 4- حمد انجاد عبدالستار، دور الضريبة البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجلة دراسات البصرة، ملحق العدد 48، السنة الثامنة عشر حزيران 2023.
- 5- رزيق كمال، حاجتنا إلى التعامل الأوروبي - العربي لحماية البيئة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 04، 2008.
- 6- برحماني محفوظ، الجباية البيئية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع، جامعة البليدة 02.
- 7- مهدي مراد، يحيوي نصيرة، الجباية البيئية شكل من أشكال تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 16 ديسمبر 2018،
- 8- مسدور فارس، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2009. 2010.
- 10- فلاح صالحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة، العدد الثاني، جامعة أدرار، مارس 2003.
- 11- مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2014.
- 12- مسعودي محمد، الجباية البيئية في الجزائر - الواقع والأفاق، مجلة الحقيقة، العدد 29، جامعة أدرار.

الملتقيات

- 1- عياشي عبدالله، تفعيل دور الجباية البيئية المستدامة حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة يومي 07، 08 أبريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.
- 2- مزياني نورالدين، قحام وهيبة، التوعية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول الاقتصاد البيئي وأثره على التنمية المستدامة، يومي 11، 12 نوفمبر 2008، سكيكدة، الجزائر.

المواقع الالكترونية

- 1- موقع وزارة البيئة وجودة الحياة <https://www.me.gov.dz>